

## الكهرباء ... أزمة مستفحلة تديمها السياسات الخاطئة

عبدالله الماشطة – مهندس استشاري

Email: [abdullamashta31@yahoo.com](mailto:abdullamashta31@yahoo.com)

كتب الكثير عن أزمة الطاقة الكهربائية في العراق وآفاق حلها بصورة مؤقتة أو دائمة، ولطالما إستمعنا الى الكثير من وعود المسؤولين التي لم يكن الكثير منها ثمرة دراسات عميقة وجادة، فثمة من يعد بتوفير الكهرباء بمعدل 10 ساعات يومياً وذاك بـ 14 ساعة وكأن الكهرباء تقاس (بالمسطرة). وأني بهذا الصدد أذكر ببعض ما تم التنبيه إليه في وسائل الإعلام المختلفة وعبر المؤتمرات المتخصصة الى أن المشكلة أعقد بكثير من هذه التصورات التي قد نصف البعض منها حتى بالساذجة.

وقد يكون السيد وزير الكهرباء الجديد وهو "أبن الصنعة" على دراية بكل التفاصيل، ولكن اذا لم يحصل على عون في معالجة المشاكل فإننا قد نواجه كارثة كهربائية يستحيل معها إيجاد أية حلول في المستقبل القريب أو البعيد. ولذا أدعوا الى عقد ندوة جادة يدعى إليها الأختصاصيون وأصحاب الخبرة ممن عملوا في صناعة الطاقة الكهربائية لتشخيص كافة مواقع الخلل والخروج بحلول علمية وعملية من أجل حل المشكلة بشكل جذري .

وتهيئة لهذه الندوة أعيد التذكير بالاسباب الحقيقية لهذه الأزمة وهي في تصوري تتلخص بما يلي:

1. أن الاعتماد على التوربينات الغازية التي تعمل بتقنية الدورة البسيطة بنسبة مخيفة تكاد تقارب

66% من مجموع التوليد، مما يعني حكماً مسبقاً بالهلاك والدمار للمنظومة الكهربائية

بأكملها لأن مثل هذه الوحدات تؤسس لتغطية أحمال الذروة وحالات الطوارئ وليس لتوفير

الحمل الاساس (ولا سيما في حالة عدم مراعاة الاستخدام الأمثل للوقود)، لأن كفاءتها

الحرارية هي بحدود 31%، لذا يجب البدء فوراً بدراسة تحويل كافة المحطات المتعاقد

عليها مع جي أي وسيمنس لتعمل بنظام الدورة المركبة التي قد تصل بكفاءتها الى حدود

58%، لأن فائدة ذلك لا تقتصر على زيادة قدرات التوليد بنسبة لا تقل عن 50% والتوفير

بالوقود وذلك عن طريق إستخدام التوربينات البخارية دون الحاجة الى حرق وقود إضافي من خلال الاستفادة من الطاقة الكامنة في غازات العادم الناتج عن التوربينات الغازية.

كما أن هذا التحويل للعمل بنظام الدورة المركبة يؤدي الى إنخفاض كبير جداً في إنبعاث الغازات الملوثة للبيئة والتي تساهم في تغيير المناخ نحو الأسوأ وأرتفاع في درجات حرارة الجو بالإضافة الى درجة سمية عالية والتي سيدفع هذا الجيل والأجيال القادمة أثمانها الباهضة، مما يقتضي وضع مقاييس محددة وملزمة للحد من هذه الملوثات الخطرة بالتعاون مع وزارة البيئة العراقية والهيئات الدولية ذات العلاقة، سيما وأن العراق بأنضمامه الى الاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو ملزم في استخدام التكنولوجيا النظيفة والالتزام ايضاً بالضوابط والتعليمات التي تمنع دخول التكنولوجيات التي تؤدي الى زيادة في أنبعاث الغازات والملوثات الخطرة جداً والناتجة عن حرق الوقود غير مناسب .

ومن الجدير بالذكر أن تسمية محطة كهرباء غازية لم تأت عن كون المحطة تشتغل بالغاز كما هو شائع بل لأن عملية دوران التوربين تتم بواسطة الغازات المتولدة في غرفة الأحتراق نتيجة حرق الوقود سواء كان هذا الوقود سائلاً أو غازاً طبيعياً.

2. يجب الكف بالمره عن إستخدام التوربينات الغازية من مشتقات مآكنة الطائرة التي بطل إستعمالها لغرض إنتاج الطاقة الكهربائية. ولنا في توقف محطة توليد كهرباء الكحلأء الغازية الجديدة في محافظة ميسان، التي تتكون من أربعة وحدات سعة الواحدة منها **45** ميكاواط التي دخلت الخدمة في بداية الشهر السابع من العام الماضي **2010** ولم تعمل إلا لمدة شهر واحد فقط علماً أنها كلفت الدولة **121** مليون دولار ، خير دليل على ذلك.

3. أننا واثقون تماماً أن طموح الوزارة للوصول الى رقم الأكتفاء الذاتي، كما تمت الإشارة إليه في ورشة العمل الخاصة بالأستثمار المنعقدة في وزارة الكهرباء ببغداد بتاريخ **2010/7/10** سوف لن يتحقق في سنة **2013**، لأسباب عديدة منها عدم وجود مؤشرات أكيدة تدل على توفير منظومات الغاز بشكل دائم وسليم بالإضافة الى قلة وتدني كفاءة وحدات التوليد الغازية العاملة بتقنية الدورة البسيطة رغم كل الأرقام المتفائلة التي يجري الحديث عنها، ولهذا فأن جميع المسؤولين في وزارتي النفط والكهرباء مطالبون وطنياً وفتحياً بأن يبدأوا جدياً بوضع سياسة جديدة تراعي ظروف البلد وأحتياجاته الحقيقية.

4. التوسع في إقامة المحطات البخارية وعدم التلکؤ في ذلك بحجة شحة المياه لأن هذه المحطات هي إحدى الركائز المهمة جداً في دعم منظومة التوليد الكهربائية ، وهذا ما أكد عليه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني بكلمته التي ألقاها يوم 10 تموز 2010 في ورشة عمل استثمار قطاع الكهرباء المنعقدة في بغداد ، كما أكد على ذلك أيضاً السيد رعد شلال وزير الكهرباء الحالي في تصريحاته الاخيرة.

5. نظراً لمدودية الغاز الطبيعي وإزدياد أهميته الأقتصادية كوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، لذا يجب التفكير بتوفيره عن طريق إنشاء منظومات تحلية وتجميع الغاز من جميع مناطق الاستخراج النفطي العراقية وبفترات زمنية أسرع بكثير مما هو مخطط له من قبل وزارة النفط وذلك للحفاظ على ديمومة عمل محطات الطاقة الكهربائية المصممة أصلاً للعمل بكفاءة عالية وتوافرية مضمونة على هذا النوع من الوقود وليس على الوقود السائل بكافة أنواعه، سيما وأن المؤتمر الشامل الذي عقد في أسطنبول في الأسبوع الأول من شباط 2011 الذي تم فيه عرض الخطة المركزية لوزارة كهرباء العراق للعشرين سنة القادمة أوصى بضرورة الاتجاه نحو وقود الغاز كمصدر وحيد لتوليد الطاقة الكهربائية لأن الغاز هو الأختيار الأقتصادي والبيئي كما جاء في التوصية.

كما أن هذا التوجه نحو وقود الغاز يأتي إنسجاماً مع توصيات مجلس الطاقة العالمي الذي أوصى بتحويل تشغيل محطات التوليد بنوعيتها البخارية أو التوربينية الغازية للعمل بحرق الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود السائل، والأسراع أيضاً في خطط تحويل الصناعات الرئيسية لأستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من زيت الوقود، مما سيحقق وفراً على خزينة الدولة بمليارات الدولارات على المستقبل البعيد .

ولتأكيد هذه الأهمية أذكر بتصريحات السيد طوقان وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني التي أدلى بها لجريدة الرأي بتاريخ 2011/7/7 عندما قال "أن إنقطاع الغاز أجبر على الأنتقال الى مصادر بديلة باهظة الثمن من الوقود والديزل رفعت من كلف توليد الطاقة الكهربائية في المملكة الى 5 ملايين دولار يومياً مما شكل عبئاً كبيراً على الموازنة ، كما أضاف أيضاً أن أرتفاع كلفة إنتاج الكهرباء أرتفعت الى حوالي 5 أضعاف عن السعر السابق نتيجة لهذا الأستخدام".

كما أوضحت خبيرة في وكالة الأئماء الأميركية الدولية الدكتورة ربي جرادات حيث قالت "إن ما حدث من انقطاع امدادات الغاز الطبيعي من مصر دفع الاردن للأعتماد على الوقود الثقيل والديزل لتوليد الكهرباء بكلف عالية ، تحمل الخزينة فروقات سعرية تبلغ 3 ملايين دينار يومياً".

وهنا أقتبس أيضاً ما جاء في حديث السيد سلام قزاز وكيل وزارة الكهرباء العراقية قوله الى جريدة الصباح بتاريخ 2010/1/28 : "أن وزارة النفط تدفع بمنظومة التوليد الكهربائية الى الانتحار بسبب إصرارها على استعمال الوقود الثقيل لأن هذا الوقود يتسبب بضعف كفاءة المحركات وأنخفاض الإنتاجية". وأضاف "من غير المعقول أن تدفع وزارة الكهرباء أموالاً طائلة لشراء محركات لا تعمل بالوقود المخصص لها مشيراً الى أن الوزارة اضطرت الى دفع تكاليف باهظة جداً من أجل الحصول على وحدات توليد تعمل بجميع أنواع الوقود نزولاً عند طلب وزارة النفط".

لذا يجب على كافة المسؤولين في وزارتي النفط والكهرباء الأقرار بأن ما تفعلانه بشأن وضع الحلول لأزمة الكهرباء هي في الغالب محاولات محكومة سلفاً بالفشل وستؤدي الى المزيد من التدهور والأحباط وستفاقم من مظاهر الأزمة على حساب أبناء الشعب.

وسيظل السبيل الأمثل الممكن هو التوجه الى عقد ندوة أو مجموعة ندوات يدعى للمشاركة فيها كل المعنيين بقطاع الطاقة لغرض البحث في الطرق الأمثل للخروج من الأزمة والوصول الى توصيات تكون مرشداً للحكومة في عملها بهذا الخصوص وفيما ينبغي أن تتخذه من قرارات لتفادي تفاقم الأزمة، علماً أن السيد وزير الكهرباء الحالي كان صريحاً جداً في الإشارة الى عمق الأزمة من خلال الجلسات العلنية لمجلس الوزراء عبر التلفزة المباشرة عندما أشار الى خسارة العراق 40 مليار دولار سنوياً نتيجة نقص الكهرباء.

وقد وصلت الأمور الى درجة من التدهور بحيث لم يكن بالامكان إجراء الفحص التجريبي لمحطة الصدر الغازية لعدم توفر الوقود وكذلك بالنسبة لتوقف محطات ديزل سامراء كما أشار الى ذلك السيد وزير الكهرباء في الجلسة المفتوحة لرئاسة مجلس الوزراء التي تم بثها على فضائية العراقية مؤخراً. ولا بد لي من التذكير هنا الى أن فكرة تشغيل المحطات الغازية بالوقود الثقيل لم يجري التشجيع عليها إلا في العراق دون غيره من بلدان العالم الأخرى .

للأسباب أعلاه فإن قطاع توليد الطاقة سيبقى حرجاً للغاية، وأن ترحيل الأزمة وعدم وضع حلول حاسمة لها سيؤدي الى تفاقم أزمة الطاقة الكهربائية التي تعد شريان الحياة. وأني أؤكد هنا أيضاً على أهمية المصارحة والشفافية التامة في طرح هذه الأزمة وعلى كافة المستويات وأن تكون هناك استراتيجية واضحة في معالجة الأزمة وجدية في التنفيذ علماً أن الأزمة الحالية هي نتاج تراكم أزمات سابقة

## منذ أواسط السبعينيات حين أنهارت المنظومة بسبب خلل حصل في إحدى محطات التوليد الكبرى آنذاك .

6. يجب الأسراع بأستكمال كافة منظومات نقل الغاز وتوزيعه بالمواصفات المطلوبة الى كافة محطات التوليد. كما أقترح في هذا المجال تأسيس شركة تسمى الشركة العراقية للكهرباء والغاز تأخذ على عاتقها تأمين الغاز لتشغيل هذه المحطات على غرار ما هو معمول به في الجمهورية الجزائرية حيث تم إنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر عام 1947 والتي أصبحت تعرف منذ عام 1969 بأسم سونلغاز ، وكذلك بالنسبة للجمهورية التونسية حيث تم إنشاء الشركة التونسية للكهرباء والغاز سنة 1962. وتم هذا التأسيس إدراكاً منهما لأهمية الغاز التي تتجلى في الأرقام التالية لتوزيع الطاقة المستعملة لأنتاج الكهرباء في تونس خلال سنة 2006 :

➤ غاز طبيعي 92,3 %

➤ زيت ثقيل 7,96 %

➤ غاز أويل 0,01 %

وفي ليبيا يستعمل الغاز الطبيعي على نطاق واسع ومتنامي في مشروعات الصناعات البتروكيميائية ومجمع الحديد والصلب ومصانع الاسمنت ومحطات الكهرباء والتحلية وغيرها من المشروعات المهمة . ونظراً للأهمية البالغة للغاز، فإن الأمانة العامة لمشروع الربط الكهربائي الشامل هي الآن على وشك الانتهاء من إعداد الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي بالنسبة لمنظومات الغاز التي تأخذ بالاعتبار الربط مع أوروبا .

لذا أدعو الى إصدار توجيه صريح وملزم من رئاسة مجلس الوزراء لكل من وزارتي النفط

والكهرباء بتوفير الغاز لعمل كافة الوحدات المتعاقد عليها لضمان ديمومتها بالعمل .

7. الاهتمام بأعداد تقارير مؤشرات الاداء بالنسبة للمنظومة الكهربائية بأعتماد الأرقام الحقيقية للتوليد دون الاعتماد على أرقام اللوحات التصنيعية للمولدات. كما أدعو الى الكف عن إعطاء تبريرات مبتسرة ومعالجات شوهاء للأزمة أو إطلاق الوعود والأصغاء الى كافة ما تكتبه أجهزة الأعلام الشريفة والخبراء من العراقيين والأجانب والتي هي بلا شك كثيرة جداً.

وهنا أقتبس للتذكير بما جاء في الدراسة المشتركة التي نفذت هذا العام 2011 بالتعاون مع فريق

بارسونز برينكرهوف ووزارة الكهرباء ((أن خطة التوليد الملزمة عند تنفيذها مع التوليد الحالي

فإن حمل العراق الكلي سيحصل على التغذية الكاملة في 2013 الى 2014))؟

8. الاستفادة من تجربة الدول العربية والاردن بشكل خاص في مجال التوليد العام والخاص وفي مجال الأنتاج المشترك للكهرباء ولا سيما تجربة شركة توليد الكهرباء المركزية في الاردن. مع الاستمرار في ضمان تطوير وتحسين كافة النشاطات المتعلقة بالتزود الكهربائي في جميع مراحل الانتاج والنقل والتوزيع بالاضافة الى الاستفادة من الخبرة العالمية المتراكمة في هذه المجالات.
9. تشجيع إنشاء شركات مشاركة بين القطاعين العام والخاص للإنتاج وذلك بواسطة الاعتماد حالياً على الوحدات الغازية التي تم تكديسها بعقدي جي أي وسيمينس وتحويل هذه الوحدات للعمل لاحقاً بنظام الدورة المركبة، كأفضل بديل اقتصادي ممكن توفره حالياً لتوليد الطاقة الكهربائية.
10. وضع برنامج زمني محدد بصورة تدريجية لإحلال وإبدال وحدات التوليد المتقدمة جداً والمتهاكة والتي تتدهور جاهزيتها وكفاءتها وترتفع كلفة تشغيلها وصيانتها .
11. تشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والحث على استثمارها لمواجهة الطلب المستقبلي على الطاقة الكهربائية .
12. إتخاذ خطوات جادة وعملية لتطوير مشروع الربط الكهربائي مع مؤسسات وهيئات الكهرباء العربية والاجنبية للاستفادة من التغطية الكهربائية في حالة الطوارئ أو العجز في التوليد.
13. الاستفادة من تجربة إقليم كردستان في مجال الاستثمار الناجح للغاز في تشغيل محطات الكهرباء.
14. الاهتمام بأضافة وتعزيز الشبكات الهوائية والكابلات الارضية على مستوى كافة الجهود الكهربائية ورفع كفاءة الموجود منها إستهدافاً لتحسين الاداء الكهربائي ورفع كفاءتها ، حيث أن التنمية الاقتصادية لأي بلد لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفير طاقات توليدية كافية وشبكات نقل وتحويل وتوزيع تناسب هذه التوسعات. كما يجب معالجة قضايا الفقد في النظام الكهربائي ودراسة مشاكل القدرة المراكسة (REACTIVE POWER).
15. تفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية بشكل خاص الى إدخال موضوع البيئة للمساهمة الفعالة في رسم سياسات الكهرباء والطاقة بشكل أعم، والدعوة بشكل خاص الى إدخال البيئة كمادة في مناهج التعليم الثانوي والجامعي وترسيخ مبدأ المواطنة والثقافة البيئية .
16. تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمستهلكين مع سن القوانين التي تضمن ذلك .
17. العمل من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية والمساهمة في وضع الوسائل الكفيلة بالحد من هدرها وتبذيرها، كما يجب الالتزام بمعايير الجودة للمعدات الكهربائية المصنعة محلياً أو المستوردة

منها بواسطة مراقبة وتدقيق مواصفاتها، وتطبيق أنظمة اللصقات والمعايير عليها، ولا بد في هذا المجال أيضاً من دعم وتعميم استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة .

18. تفعيل دور المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني بتوضيح الحكم الشرعي لسرقة الكهرباء بصورة غير مشروعة بواسطة الاعتداء على ممتلكات الشبكة الوطنية، وإدراج مخاطر العبث والأعتداء على الشبكات الكهربائية في المناهج الدراسية، بالإضافة الى تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وحتى التنسيق مع الجهات القضائية والتنفيذية ، كما يجب توعية الناس أن المحافظة على الطاقة الكهربائية من العبث والسرقة هو واجب وطني يقع على كاهل الجميع وعليهم التبليغ في حالة وقوعها.

19. منح المناصب الحساسة وقدرة اتخاذ القرارات الى الكفاءات المناسبة من ذوي الخبرة والحرص على مصلحة الوطن، والألتزام التام بمبدأ الشفافية وأعمتداد مبدأ المناقصة المفتوحة لجميع المناقصات دون التجاوز على الأعراف المتعامل بها وضرب تعليمات وزارة التخطيط .

20. الأهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر للقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لوحدات إنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية، وتقديم دراسات حول الطرق المتبعة في أعمال الصيانة والتشغيل .

### \*\* ملاحظات ذات صلة بالموضوع :

1. لقد إعترفت الوزارة على موقعها بتاريخ 2010/6/20 أن عمل بعض الوحدات الغازية على الوقود الثقيل أدى الى تحجيم قدرات هذه المحطات الى نصف سعاتها التصميمية، كما أن ذلك كلف الوزارة مبالغ إضافية بسبب استخدام المواد الكيماوية للتقليل من تأثير الوقود الثقيل على التوربينات الغازية رغم أن كثيراً من مسؤولي الوزارة كانوا يراهنون في السابق ولا زالوا على نجاعة تشغيل الوحدات الغازية بالوقود الثقيل. ولا بد لي من الاستشهاد بما كتبه مجلة سبكتروم لمعهد المهندسين الالكترونيين والكهربائيين الأميركي (IEEE) في شباط من عام 2006 نقلاً عن (كيث كرين) الاقتصادي الأقدم في مؤسسة راند الذي يقول فيها "إن وضعية الوقود هي فوضى عارمة"، وذلك عندما تطرق في مقالته الى أستعمال الأنواع غير الصالحة من الوقود ولجوء وزارة الكهرباء الى استخدام الكوابح (INHIBITORS) التي تزيد بكلفتها عن أسعار النفط الخام حيث أضاف "إننا إشترينا في الصيف الماضي كل الخزين المعروض من هذه الكوابح في العالم ليكفي العراق لمدة أربعة أشهر". كما أضاف "دعني أضع الأمر بصورة مبسطة لأقول لا يوجد أحد مغفل يفعل مثل الذي فعلناه".

وتستخدم هذه الكوابح في العادة للتقليل من الأثار الضارة لعناصر مثل الفاناديوم الذي يسبب التآكل لزعانف التوربين.

ولا بأس هنا من الأسترشاد بتجارب بعض الدول العربية، ففي الاردن مثلاً يشكل الغاز الطبيعي 81% من الوقود المستعمل في محطات التوليد الكهربائية في حين يشكل الوقود الثقيل (HFO) نسبة 18% يستعمل في وحدات التوليد البخارية فقط، و1% هي حصة الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والديزل.

ونسبة المحطات التي تعمل بتكنولوجيا الدورة البسيطة (SIMPLE CYCLE) قليلة جداً تعمل بوقود زيت الوقود للأغراض الطارئة فقط.

وتقوم الآن وزارة الكهرباء السورية بأكمال تحويل محطات التوليد الغازية في مواقع الناصرية (150م.و.) و زيزون (150م.و.) دير علي بسعة 750 م.واط لتعمل بنظام الدورة المركبة بدلاً من الدورة المفتوحة. وتقوم الوزارة أيضاً بأكمال توسعة محطة تشرين للعمل بنظام الدورة المركبة بدلاً من الدورة المفتوحة (450 م.واط). وستكون الوزارة ملزمة بتوفير الغاز الضروري لعمل هذه المحطات حيث ستتولى دفع قيمة هذا الوقود الغازي على أن تقتصر مهمة القطاع الخاص على إنتاج الكهرباء وبيعه للوزارة (المصدر: مقابلة مع وكيل وزير الكهرباء السوري المهندس هشام ماشفاج).

كما تجدر الإشارة الى التجربة المصرية الرائدة في استثمار الغاز الطبيعي بالمقارنة مع استخدام انواع الوقود الاخرى، مما دعى الجهات المختصة في مصر الى توسعة خطوط الانابيب الناقلة للغاز لتبلغ آلاف الكيلو مترات. كما أن تحويل عمل وحدات التوليد الغازية لتعمل بنظام الدورة المركبة قد ساهم بدوره كثيراً جداً في توفير الوقود وزيادة كفاءة وحدات التوليد الغازية.

(المصدر: Egypt Country Report World Energy Council (-).

وفي العراق تبلغ كلفة إنتاج كيلوواط ساعة واحدة بحدود 15 ضعفاً بأستخدام الوقود السائل بالمقارنة مع كلفة أنتاجها بأستخدام الغاز الطبيعي. وذلك لكثرة أعمال الصيانة والأعطال والتوقفات الأضطرارية لأغراض الصيانة الوقائية والمبرمجة.

**2.** أن من المضحك المبكي أن مئات المقالات الجادة والساخرة قد تم نشرها في مختلف وسائل الأعلام العراقية والأجنبية ولم تلقى أية أذن صاغية من المسؤولين عن قطاعي النفط والكهرباء.

وهنا أقتبس من إحدى المقالات المنشورة في جريدة سياتل تايمس الأميركية بتاريخ 2005/12/27 وتحت عنوان (MAKU KAHRABAA) حيث جاء في بعض ما نشر فيها "لقد أجمعت آراء



الكثيرين من المسؤولين العراقيين والأميركان أن القرارات الخاطئة للولايات المتحدة قد لعبت دوراً كبيراً بهذا الترددي، وأخطر ما في ذلك هو إقرار خطة وضعت في وقت النظام السابق لنصب وإنشاء العشرات من المشاريع من الوحدات التوربينية الغازية "000" أن قرار الاعتماد الكبير على وحدات التوليد الغازية هو مدعاة للقلق ويقع اللوم في ذلك على الحكومة الأنتقالية العراقية والولايات المتحدة" وإن "زيت الوقود الثقيل- قليل اللزوجة لمصاف بدائية كان سبباً في تحطم وحدات التوليد الغازية، ويضيف المقال مستشهداً بأقوال أحد المهندسين الأميركيين العاملين في الوكالات المسؤولة عن الأعمار قوله "ستمضي بضعة عقود من الزمن قبل أن يتوفر الكهرباء لمدة 24 ساعة في البيوت العراقية".

كما جاء في مقال لصحيفة - نيويورك تايمز بعنوان "إبقاء العراق في الظلام" تحدثت فيه عن صورة قاتمة لوضع القطاع الكهربائي في العراق، منحية باللائمة على المسؤولين عن قطاعي النفط والكهرباء في هذه الأزمة بعدم إيجاد الحلول الناجعة لها. وكانت الصحافة العالمية المهتمة في شؤون الطاقة قد نبهت أيضاً منذ عدة سنين الى تخبط قطاع الطاقة والكهرباء بصورة خاصة حيث تم نشر العديد من المقالات المحذرة من تفاقم الأزمة.